

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية :

٢٠١٦/٢٦٠

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارة  
وعضوية القضاة السادة  
محمد المحادين، هاني قاقيش، د. فؤاد الدرادكة، د. عيسى المومني

المميزة :- سلطة المياه/ وكيلها المحامي بلال نصيرات.

التميز ضدهم :- محمد وأحمد وإبراهيم وزكريا ويحيى زهير ونور وفاطمة وتهاني  
وهالة أبناء صالح مصطفى القيام وخديجة حميدي خليل رقيبات  
بصفتها الشخصية وبصفتها وصية على إسماعيل صالح مصطفى  
القيام .

وكيلهم المحامي مصطفى صمادي.

lawpedia.jo

بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٦ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة  
استئناف إربد في القضية الحقوقية رقم (٢٠١٥/١٠٦٣٠) فصل ٢٩/١١/٢٠١٥ القاضي  
برد استئناف سلطة المياه موضوعاً وقبول استئناف المدعين موضوعاً وفي الوقت نفسه  
فسخ القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية جرش في القضية الحقوقية رقم  
(٢٠١٥/٢٨) فصل ١٤/٥/٢٠١٥ والحكم بإلزام المدعى عليها بتأدية مبلغ  
(٥٦٠٦٥) ديناراً للمدعين يوزع بينهم حسب نصيب كل منهم في حجة الإرث وسند  
التسجيل وتضمن المدعى عليها كافة الرسوم والمصاريف التي تكبدها المدعون في  
مرحلتى التقاضي ومبلغ (١٥٠٠) دينار أتعاب محاماة عن هاتين المرحلتين والفائدة  
القانونية بواقع (٩%) تستحق بعد مرور شهر على اكتساب الحكم الدرجة القطعية.

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

- ١- أخطأت المحكمة باعتماد تقرير الخبرة الذي لا يتناسب وتقرير لجنة المنشأ وجاءت الأسعار عالية جداً بالمقارنة معه ولم يستأنس الخبراء بتقرير لجنة المنشأ.
  - ٢- أخطأت المحكمة باعتماد تقرير الخبرة من حيث الأسعار حيث إن الأسعار بتلك المنطقة أقل بكثير مما قدره الخبراء ومخالفة لأحكام المادة (١٠) من قانون الاستملاك.
  - ٣- أخطأت المحكمة حيث إن المساحة المحسوبة للمميز ضده غير دقيقة ومبنية على أسس غير قانونية سليمة .
  - ٤- إن الخبرة جاءت مجرد سرد أرقام ولا يتفق مع الواقع الصحيح حيث إن الخبراء لم يبينوا الأسس التي اعتمدوا عليها في إعداد تقرير الخبرة.
- لهذه الأسباب طلب وكيل المميزة قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن المدعين كل من محمد وأحمد وإبراهيم وزكريا ويحيى وزهير ونور وفاطمة وتهاني وهالة أبناء صالح مصطفى القيام وخديجة حميدي خليف رقيبات بصفته الشخصية وبصفته وصية عن إسماعيل صالح مصطفى القيام بموجب حجة الوصاية رقم (١١٨/٤٥/١٢) تاريخ ٢٠٠١/٧/٤ كانوا بوساطة وكيلهم قد أقاموا لدى محكمة بداية حقوق جرش الدعوى رقم (٢٠١٥/٢٨) ضد المدعى عليها سلطة المياه - عمان.

للمطالبة بالتعويض العادل عن الاستملاك وقدر وكيلهم قيمة الدعوى بمبلغ (١٠٠٠) دينار لغايات الرسم وقد لخص وقائع الدعوى بالبنود التالية :-

- ١- يملك المدعون بطريق الإرث كامل الحصص عن قطعة الأرض رقم (١٥٩) حوض رقم (١٢) الرشايدة الغربية من أراضي النبي هود- محافظة جرش ومساحتها (١٠٩٤٥ م<sup>٢</sup>) وهي من نوع الميري/سقي.

٢- مقام على قطعة الأرض المذكورة أبنية ومنشآت مختلفة من أسوار وغرفة مستودع من الطوب وبيت للسكن طابق واحد من الدكة مساحته حوالي (١٠٠م<sup>٢</sup>) وحفرة امتصاصية وإنشاءات وأشجار .

٣- قامت المدعى عليها ببناء خزانات ومحطة رفع مياه باستملاك ما مساحته (٥٧٤م<sup>٢</sup>) ووافق مجلس الوزراء على المنشور المذكور ونشر قراره بعدد الجريدة الرسمية رقم (٥٠٧٦) تاريخ ٢٠١١/١/١٦ .

وطالبوا بعد المحاكمة والثبوت إلزام المدعى عليها بتأدية التعويض العادل وحسب تقدير أهل الخبرة مع الرسوم والمصاريف والأتعاب والفائدة القانونية .

وكانت محكمة البداية قد سارت بإجراءات التقاضي وحسب الأصول وبالنتيجة أصدرت قرارها المستأنف وخلصته إلزام المدعى عليها بتأدية مبلغ (٥٣١٩٠) ديناراً للمدعين يوزع بينهم حسب نصيب كل منهم في حجة الإرث مع الرسوم والمصاريف و(١٠٠٠) دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية بواقع (٩%) تستحق بعد شهر على اكتساب الحكم الدرجة القطعية .

لم يرتض طرفا الدعوى بالقرار السالف الذكر فطعن فيه كل بلائحة استئناف منفردة تضمنت أسبابها وطلباتها .

نظرت محكمة الاستئناف الدعوى الاستئنافية رقم (٢٠١٥/١٠٦٣٠) وبعد استكمال إجراءات التقاضي على النحو الوارد بمحاضرها وبتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٩ أصدرت حكمها الذي قضت فيه :-

١- عملاً بأحكام المادة (٣/١/١٨٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية رد استئناف سلطة المياه موضوعاً .

٢- قبول استئناف المدعين موضوعاً وبالوقت نفسه فسخ القرار المستأنف والحكم بإلزام المدعى عليها بتأدية مبلغ (٥٦٠٦٥) ديناراً للمدعين يوزع بينهم حسب نصيب كل منهم في حجة الإرث وسند التسجيل وتضمن المدعى عليها كافة الرسوم والمصاريف التي تكبدها المدعون في مرحلتي التقاضي ومبلغ (١٥٠٠) دينار أتعاب

محاماة عن مرحلتَي التقاضي والفائدة القانونية بواقع (٩%) تستحق بعد مرور شهر على اكتساب الحكم الدرجة القطعية .

لم ترتضِ المميّزة سلطة المياه بالحكم الاستثنائي فطعننت فيه تمييزاً بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٦ ضمن المدة القانونية.

#### ورداً على أسباب الطعن كافة :-

ومفادها تخطئة محكمة الاستئناف بالاعتماد على تقرير خبرة مخالف للقانون والأصول والتقديرآت مجحفة.

في ذلك نجد إن محكمة الاستئناف ووصولاً منها إلى تقدير التعويض العادل الذي يستحقه المدعون كانت قد أجرت كشفاً جديداً تحت إشرافها بمعرفة ثلاثة خبراء من أصحاب المعرفة والاختصاص بعد أن ترك لها الطرفان أمر انتخابهم وقد أفهمتهم المحكمة المهمة الموكلة إليهم وقدموا تقرير خبرتهم مرفقاً بمخطط توضيحي بينوا فيه وصفاً دقيقاً وشاملاً للأرض موضوع الدعوى من حيث موقعها ونوع تنظيمها وطبيعتها ومدى استفادتها من الخدمات العامة وبينوا أن الأرض موضوع الدعوى من نوع الميري/ سقي غير منظمة الشكل تربتها صحراء خفيفة صالحة للزراعة والبناء مقام عليها أبنية سكنية وإن الجزء المستملك منها لغايات خزانات المياه لأغراض المدعى عليها سلطة المياه وبئر ماء وبين الخبراء أن مساحة الجزء المستملك بلغت (٥٧٤م<sup>٢</sup>) وقدروا بدل التعويض العادل للمتر المربع الواحد من الجزء المستملك بتاريخ إعلان الرغبة بالاستملاك الواقع في ٢٠١٠/١٢/٥ بمبلغ (٩٥) ديناراً، كما قدروا قيمة بئر الماء الواقع بالجزء المستملك بمبلغ مقطوع (١٥٠٠) دينار كذلك ثمن شجرة التوت بمبلغ (٣٥) ديناراً وبما أن تقرير الخبراء جاء مستوفياً للشروط المنصوص عليها بالمادة (٨٣) من قانون أصول المحاكمات المدنية موفياً للغرض الذي أجري من أجله ولم يبدِ الطاعن أي مطعن جدي واقعي أو قانوني ينال من تقرير الخبرة فإن اعتماده من محكمة الاستئناف وبناء حكمها عليه يتفق وحكم القانون وأسباب الطعن لا ترد عليه مما يتعين ردها .

مأ بعد

-٥-

لهذا نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد الحكم المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٠١٦/٣/٩ م .

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

نائب الرئيس

عضو

نائب الرئيس

عضو

نائب الرئيس

عضو

نائب الرئيس

رئيس الديوان

lawpedia.jo

دقق/أ . ك

